

واشنطن تسعى لـ «شرعنة» الإدارة الذاتية الكردية شمال سوريا

دمشق تهاجم اتفاقا بين قوات سوريا الديمقراطية وشركة نفط أميركية

توقيع اتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية وشركة نفط أميركية لا يبدو مفاجئا بالنسبة للكثيرين في ظل العلاقة التي تربط الطرفين وقناعة الإدارة الأميركية بأهمية النفط الأميركي في المنطقة، في وقت أعرب بومبيو عن موافق باقي أطراف الداخل.

دمشق - يثير الاتفاق الذي جرى توقيعه قبل أيام بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وشركة نفط أميركية لتحسين وتطوير حقول النفط ضمن مناطق الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، جدلا واسعا يحمل من دلالات سياسية خطيرة.

ويقول مراقبون إن توقيع هذا الاتفاق يمكن قرعته على أنه تمسح لاعتراض أميركي بالإدارة الذاتية الكردية في تلك الرقعة الجغرافية من سوريا، وهذا يضع العديد من الأطراف في الداخل كما القوى الإقليمية على غرار تركيا في موقف صعب.

وأدانت الحكومة السورية الأحد بائسدة العبارات الاتفاق الموقع بين قوات سوريا الديمقراطية وشركة النفط الأميركية، مؤكدة أنها تعتبره باطلا ولاغيا ولا أثر قانونيا له.

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين قوله "تدين الجمهورية العربية السورية بائسدة العبارات الاتفاق الموقع بين ميليشيا قسد وشركة نفط أميركية لسرقة النفط السوري برعاية ودعم الإدارة الأميركية".

ويحسب مصادر تحدثت لموقع "مونييتور"، فإن الاتفاق يتضمن تأسيس مصفاة نفط منتقلتين شرق الفرات بحيث تنتجان حوالي 20 ألف برميل يوميا ما يساهم في سد قسم من حاجة الاستهلاك المحلي.

ويثير الاتفاق مخاوف لدى النظام كما المعارضة من وجود نوايا دولية لتقسيم سوريا، أو أقله تمكين الأكراد من حكم ذاتي أسوة بما حصل في شمال العراق، ويقول كبير المفوضين في وفد المعارضة السورية السابق محمد صبرا في تصريحات لـ "العرب"، إن هذا الاتفاق صادم وهو تعبير عن تطور خطير باتجاه تكريس كيان في المنطقة الشرقية تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

ويضيف المعارض السوري أن "قسد لا تملك صفة وشخصية معنوية تمكنها أصلا من الدخول بتعاقدات ذات طبيعة دولية، فضلا عن أنها لا تمثل السكان الحقيقيين في المنطقة وهي قوة أمر واق فرضت سيطرتها بالسلاح وعبر الدعم الخارجي، هذا إلى جانب ارتباطها الأيديولوجي والتنظيمي مع حزب العمال الكردستاني التركي الغريب عن النسيج الوطني السوري".

ويتسند صبرا على أن "هذه القوات لا تملك الحق في التصرف بثروات سوريا أو أي جزء منها، فهذه الثروات هي ملك للشعب السوري ولا يحق لأحد كائنا من



تحالف كردي أميركي متين

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقب قرار سحب القوات الأميركية من شمال شرق سوريا في 6 أكتوبر الماضي، أن "عددا قليلا من الجنود" الأميركيين سيبقون في سوريا، "في المناطق حيث يوجد النفط". ويرى محللون أن الاتفاق بين قسد وشركة النفط الأميركية ليس مفاجئا حيث أن الإدارة الأميركية ترى بأهمية النفط في المنطقة السورية، وهي لا تخفي دعمها له. على غرار رعايتها منذ أشهر مفاوضات لتوحيد صف القوى السياسية الكردية. ويشير المحللون إلى أن الحكومة السورية كما المعارضة لا تملكان عمليا القدرة على تغيير المعادلة الجارية في شمال شرق سوريا، في ظل حالة الضعف التي تعانيان منها.

بشكل منفرد، محذرا من نوايا دولية لتقسيم سوريا. وتعد قوات سوريا الديمقراطية التي تقودها وحدات حماية الشعب الكردية حليفا أساسيا للولايات المتحدة وللحالف الدولي ضد تنظيم داعش، ولعبت هذه القوات دورا رئيسيا في الحرب على التنظيم الجهادي الذي كان في إحدى الفترات يضع يده على منابع النفط والغاز في سوريا، قبل أن يتم طرده.

وللتذكير فإن إنتاج سوريا من النفط كان يبلغ حوالي 360 ألف برميل يوميا قبل عام 2011، وانخفض إلى حدود 60 ألف برميل، ويقع حوالي 80 في المئة من النفط السوري ونصف الغاز في مناطق محافظتي الحسكة ودير الزور الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

داعيا إلى ضرورة تدخل مجلس الأمن لتشكيل صندوق ثروة سورية يتم إيداع كل المبالغ المتحصلة من عمليات بيع النفط وسواها في هذا الصندوق تحت إشرافه حتى يتمكن من إعادة توزيعها على المستحقين من السوريين في كل مناطق سوريا ولاسيما تلك المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

من جهته أدان عضو الهيئة القيادية لحزب "الشعب الديمقراطي" السوري محمود الحمزة الاتفاق قائلا لـ "العرب"، "إنه يعطي مؤشرا على اعتراف أميركي بالإدارة الذاتية الكردية التي لم ينتخبها أحد ولم تات بإرادة الشعب بل فرضت فرضا على سكان المنطقة".

ويضيف الحمزة "نحن نريد تغييرا سياسيا في كل سوريا، والجزيرة جزء من هذا البلد ولا يمكن تقرير مصيرها

آمال السودان تنتعش في شطبها من لائحة الإرهاب

وكان بومبيو صرح الخميس أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي أنه يرغب في إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، واعتبر أن الانتقال السلمي الذي تعيشه البلاد يمثل فرصة تاريخية.

ويتشكل استمرار وجود السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب معضلة حقيقية في جهود انتشال هذا البلد من أزمنته الاقتصادية، حيث إنها تحول دون وصول الاستثمارات الأجنبية، وأيضا دون حصوله على مساعدات من المنظمات المالية الدولية.



مايك بومبيو
الانتقال السلمي في السودان يمثل فرصة تاريخية

وأدرجت الولايات المتحدة السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام 1993، على خلفية احتضان نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير لبعض رموز التيار الجهادي على غرار زعيم القاعدة أسامة بن لادن، فضلا عن دعمه لتنظيمات متطرفة في القارة الأفريقية.

وكان السودانيون يأملون في أن تبادر الولايات المتحدة إلى شطب اسم بلادهم من اللائحة مع إسقاط حكم عمر البشير في 19 أبريل 2019 بيد أن ذلك لم يتحقق لإعتبارات لا تخلو وفق البعض من خلفيات سياسية.

الخرطوم - رحب السودان بإظهار الولايات المتحدة استعدادها لإزالته من قائمتها السوداء للدول الراعية للإرهاب، مشيرا إلى نيته العمل من أجل تحقيق ذلك.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الخميس إن إزالة السودان من القائمة السوداء للدول الراعية للإرهاب سيكون "أمرا جيدا".

وجاء في بيان للحكومة السودانية الانتقالية "يرحب مجلس الوزراء الانتقالي بالتصريحات التي أدلى بها بومبيو.

وتجري الولايات المتحدة مفاوضات مع رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك لحذف بلاده عن القائمة السوداء الأميركية.

وأكد البيان استعداد السودان "لمواصلة العمل مع الإدارة الأميركية لشطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب والدخول في علاقة شراكة تفيد البلدين".

وبرزت خلافات بين البلدين على خلفية حزمة تعويضات عائلات أميركية عن تفجير سفارتين أميركيتين في أفريقيا عام 1998، في هجومين تنبهاهما تنظيم القاعدة.

واتهمت الولايات المتحدة السودان بأنه دعم المسؤول عن الهجومين وطلبت تعويضات لعائلات الضحايا الأميركيين، وهذا الأمر هو شرط حاليا لإزالة السودان عن اللائحة السوداء.

في هذا السياق، أشار البيان إلى أن رئيس الوزراء جدد "الالتزام الحكومة السودانية بمواصلة الجهود (...) لإغلاق هذا الملف".

الاحتجاجات تعصف بالائتلاف الحكومي في إسرائيل

الحكومة تنتباهو قائلًا "الاحتجاج هو شريان الحياة للديمقراطية وعلينا السماح بالتظاهرات وحماية المتظاهرين".

وأضاف غانتس "الليلة الماضية (السبت) تم اعتقال 12 متظاهرا بعدما تظاهر نحو 15 ألف شخص في بلفور".

ومضى غانتس "كحكومة نحن ملتزمون بالإنصاف للناس. كحكومة، علينا مسؤولية السماح بالتظاهر وحماية المتظاهرين الذين، للأسف، تعرضوا للهجوم في عدة بؤر أمس أيضا".

وتأتي هذه المواجهة بين منتباهو وغانتس في سياق تصاعد التوترات بينهما مؤخرا، ما ينسز بإمكانية حل الحكومة والذهاب لانتخابات جديدة.

وتمثل مسألة الموزانة الجديدة إحدى المسائل الشائكة بين منتباهو وشريكه غانتس إذ يسعى الأول لإقرارها لمدة عام، أما الثاني فيسعى لإقرارها لمدة عامين.

ووفق القانون الإسرائيلي، فإن آخر موعد للتصديق على الميزانية الجديدة للبلاد يوم 25 أغسطس الجاري. وفي حال تعذر التوصل إلى تفاهم بين أقطاب الائتلاف الحكومي، وطرح الميزانية للتصديق عليها في الكنيست، فإن ذلك يعني التوجه إلى انتخابات برلمانية جديدة.

وكان منتباهو (يمين) وغانتس (وسط يسار) خصمين عنيدين على مدى ثلاث دورات انتخابية متتالية، لكن الطرفين اضطرا في النهاية إلى عقد اتفاق تم بموجبه تشكيل ائتلاف حكومي للحيلولة دون السير في استحقاق تشريعي رابع. ويقول مراقبون إن من الواضح منذ البداية أن هذا الائتلاف غير قابل للحياة في ظل الاختلافات بينهما على أكثر من مستوى.

تنتباهو في شارع بلفور بالقدس الغربية. ويحتج المتظاهرون ضد إدارة حكومة منتباهو لزمة فايروس كورونا، وبسبب محاكمته في 3 قضايا فساد بتهم الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال. ومنذ أكثر من شهرين، يحتج آلاف الإسرائيليين أسبوعيا، وفي بعض الأحيان أكثر من مرة خلال الأسبوع الواحد، للمطالبة باستقالة منتباهو.

وتشكل هذه الاحتجاجات إرجاء كبيرا لنتباهو، في غياب أي دعم من قبل شركائه في الحكومة. وهاجم بيني غانتس وزير الدفاع والشريك في الائتلاف الحكومي خلال اجتماع

وإغلاق الطرق في تناقض صارخ مع كل ما كان معمولاً به في السابق". وتتسهد إسرائيل موجة ثانية من "كورونا"، في ظل ارتفاع معدلات الإصابة، التي سبق وانخفضت في الأسبوع الثالث من مايو الماضي، إلى متوسط 16 حالة يوميا.

واتهم منتباهو معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية بالتواطؤ ضده وتاجيح التظاهرات وعدم تغطيتها إعلاميا بل المشاركة فيها.

ومساء السبت، واصل الآلاف من الإسرائيليين التظاهر في عشرات المناطق، بما في ذلك أمام مقر إقامة



استمرار المظاهرات يدرج منتباهو